أربعة تفجيرات متزامنة أثناء ساعات الذروة في الصباح ... والشرطة تبطل مفعول أخرى

مصر : الإرهاب يستهدف محطات المترو... والسيسي يدشن جولاته الخارجية من الجزائر

عواصم - وكالات : شهدت القاهرة امس خمسة انفجارات بقنابل بدائية الصنع في أماكن متفرقة من العاصمة المصرية.

فقد استهدفت اربعة انفجارات محطات المترو المكتظة بالركاب أثناء ساعات الذروة في الصباح، ولم تفصل تلك الانفجارات عن بعضها البعض سوى دقائق محدودة.

ففي محطة مترو شبرا الخيمة شمالي القاهرة أصيب 4 اشخاص أحدهم في حالة خطيرة في انفجار أحدى العبوات الناسفة.

وذكر مسؤول من وزارة الداخلية أن عبوة انفجرت بينما كان شخص يحملها إلى المحطة.

كما اصيب شخص بإصابات طفيفة في انفجار عبوة أخرى كانت مخبأة في صندوق للقمامة في محطة مترو غمرة بوسط القاهرة في التوقيت ذاته.

كما انفجرت عبوة أخرى في محطة مترو كوبري القبة وأدت الى اصابة شخص واحد.

وتقول قوات الأمن إنها تمكنت من إبطال مفعول عبوة أخرى وضعت داخل صندوق للقمامة بمحطة حلمية الزيتون.

كما انفجرت عبوة ناسفة كانت مزروعة أسفل إحدى السيارات التي كانت متوقفة أمام محكمة مصر الجديدة بميدان المحكمة مما أدى إلى إصابة شخص على الأقل جرى نقله إلى المستشفى لتلقي العلاج.

وقامت قوات الأمن التابعة لقوات الشرطة المصرية وخبراء المفرقعات بتمشيط جميع محطات مترو أنفاق العاصمة المصرية.

وأكد عصام منير - نائب رئيس شركة تشغيل مترو الأنفاق للتحكم المركزي في تصريحات للبي بي سي - عودة حركة المترو في الشبكات الثلاث إلى طبيعتها بعد إيقافها لمدة 45 دقيقة لتمشيط المحطات والتأكد من عدم وجود قنابل أخرى.

وتتعرض مصر لموجة من أعمال العنف التي يقوم بها متشددون يتخذون من سيناء مقرا لهم منذ عزل الرئيس الاسلامي محمد مرسي في يونيو من العام الماضي.

سياسيا أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في الجزائر امس أن زيارته للجزائر تهدف إلى إطلاق تفاهم حقيقي ورؤية موحدة بشأن المصالح المشتركة بين مصر والجزائر.

وأوضح السيسي في تصريح للصحفيين لدى وصوله إلى الجزائر في زيارة عمل تلبية لدعوة من الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة أن الرؤية المشتركة تشمل كذلك التحديات المشتركة بين مصر والجزائر والمنطقة.

وأشار إلى وجود «علاقات وموضوعات استراتيجية مشتركة» بين مصر والجزائر و«قضايا كثيرة» تحتاج من البلدين «العمل سويا» للتعامل معها مضيفا أن الزيارة تأتي «للتأكيد» على ذلك وشروع العمل فيها خلال الأيام القادمة.

وتطرق الرئيس المصري إلى ظاهرة الإرهاب قائلا إنها مشكلة تحتاج إلى «تنسيق المواقف» والعمل لمجابهتها معا.

وأكد أن هناك موضوعات أخرى «كثيرة» سيتطرق إليها مع المسؤولين في الجزائر ومنها تطورات الوضع في ليبيا التي تشترك بحدود مع كل من مصر والجزائر. ووجه السيسي الذي يقوم بأول زيارة خارجية له منذ انتخابه رئيسا لمصر «التحية والتقدير» للجزائر شعبا ودولة وقيادة مشيرا إلى أنه يريد من خلال زيارته تقديم التهنئة شخصيا للرئيس بوتفليقة والشعب الجزائري على نجاح الانتخابات الرئاسية التي أجريت في 17 من أبريل الماضي.

موقع احد تفجيرات الامس

عبدالفتاح السيسي

الأولى في اكتوبر والثانية في نوفمبر من العام الحالي

تونس : البرلمان يوافق على مواعيد إجراء الانتخابات البرلمانية ... و الرئاسية

تونس «وكالات» - وافق البرلمان التونسي امس على مقترح هيئة الانتخابات باجراء الانتخابات البرلمانية في 26 أكتوبر المقبل على أن تجرى الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية في 23 نوفمبر هذا العام وذلك في أحدث خطوات الانتقال للديمقراطية في تونس مهد انتفاضات الربيع العربي.

وبهذه الموافقة تصبح التواريخ رسمية ونهائية لإجراء أول انتخابات بعد المصادقة على دستور البلاد والثانية منذ الإطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي قبل ثلاث سنوات.

واقترحت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الأسبوع الماضي اجراء الانتخابات البرلمانية في 26 أكتوبر والدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية في 23 نوفمبر على أن تجرى الدورة الثانية في نهاية ديسمبر. ووافق البرلمان على هذه المواعيد.

وتحديد تاريخ للانتخابات من شأنه أن يعيد الثقة للمستثمرين في الاقتصاد التونسي المنهار.

وتتوقع تونس أن يصل عجز الميزانية في 2014 إلى ثمانية بالمئة رغم بدء الحكومة خططا لخفض الانفاق وحزمة اصلاحات اقتصادية.

وبدأ التحول السياسي في تونس -والمضطرب في كثير من الأحيان- بعد انتفاضة 2011 التي أطاحت بن علي وألهمت انتفاضات «الربيع العربي» في المنطقة.

وبعد ذلك تمكنت تونس من تشكيل حكومة انتقالية والمصادقة على دستور حظي بالإشادة ووصفه الغرب بأنه نموذج للانتقال الديمقراطي في المنطقة المضطربة.

ومع إقرار دستور جديد وتشكيل حكومة انتقالية تقود البلاد نحو انتخابات تحقق تونس تقدما ملحوظا في المسار الديمقراطي على عكس الكثير من بلدان المنطقة المضطربة.

لكن تهديدات جماعات إسلامية متشددة هي أبرز التحديات التي تواجه تونس في مسيرة الانتقال الديمقراطي.

وفازت حركة النهضة الإسلامية في أول انتخابات حرة جرت في 2011 وشكلت حكومة مع حزبين علمانيين لكن اغتيال اثنين من المعارضين العلمانيين دفع البلاد إلى أزمة سياسية حادة انتهت باستقالة هذه الحكومة واستبدالها بحكومة كفاءات

ومن المتوقع أن تؤدي الانتخابات إلى فوز حركة النهضة الإسلامية ومنافسها حزب نداء تونس اللذين توصلا لاتفاق يسمح بإقرار الدستور وتشكيل حكومة انتقالية حتى الانتخابات المقبلة. وبينما تحتفظ النهضة بقاعدة جماهيرية واسعة فإن نداء تونس أصبح ينظر إليه على أنه قاطرة المعارضة العلمانية في البلاد.

لكن الانتخابات الرئاسية قد تكون أشد شراسة بين عدة متنافسين بارزين من بينهم رئيس الوزراء السابق الباجي قائد السبسي وهو زعيم نداء تونس والرئيس الحالي منصف المرزوقي الرئيس السابق لحزب المؤتمر من أجل الجمهورية ونجيب الشابي القيادي بالحزب الجمهوري والمعارض البارز لنظام بن علي إضافة للهاشمي الحامدي زعيم تيار المحبة الذي حقق قبل ثلاث سنوات مفاجأة مدوية بعد أن جاء حزبه في المركز الثاني في الانتخابات البرلمانية في 2011.

ولم تعلن النهضة حتى الآن عن ترشيح أي شخصية لكنها دعت السياسيين إلى ايجاد مرشح توافقي للانتخابات الرئاسية المقبلة لخفض الاحتقان السياسي.

البرلمان التونسي

ثاني انتخابات من نوعها خلال عامين

ليبيا جددت برلمانها .. على أمل الخروج من الأزمة

طرابلس - وكالات : صوت الليبيون لاختيار برلمان جديد امس. ويأمل المسؤولون أن تخفف الانتخابات من الفوضى التي تعصف بالبلاد منذ الاطاحة بالزعيم معمر القذافي منذ ثلاثة أعوام.

وجرت الانتخابات بينما تنزلق الدولة النفطية في المزيد من الفوضى بعد أن شن جنرال منشق في الجيش حملة ضد الميليشيات الاسلامية في شرق البلاد.

وتبدو ليبيا بحاجة ماسة إلى حكومة قادرة على تأدية مهامها وإلى برلمان لفرض السلطة على الميليشيات الثورية السابقة المدججة بالسلاح التي ساعدت في الاطاحة بالقذافي وعلى العشائر التي تتحدى السلطة حاليا مقسمة البلاد الى اقطاعيات.

وتعاني ليبيا ايضا من أزمة في الموازنة، حيث أدت موجة من الاحتجاجات والاضرابات التي قامت بها الميليشيات المسلحة في حقول النفط وموانئ تصديره الى خفض كبير في انتاج النفط، الذي يعد مصدر العائدات الرئيسي في البلاد.

ويأمل شركاء ليبيا في الغرب أن تساعد الانتخابات ليبيا على اعادة بناء الدولة وفي تضييق الهوة بين غرب البلاد، الذي كان له الافضلية ابان حكم القذافي، وشرق البلاد المهمل، حيث يطالب الكثيرون بالمزيد من الحكم الذاتي وبحصة أكبر من ثروة البلاد.

وتخشى الدول الغربية أيضا الى ان تؤدي الصراعات بين الميليشيات والقبائل الى احداث المزيد من الاضطرابات في البلاد، والتي لا قبل لجيشها حديث التكوين بمواجهة الميليشيات.

ويخشى الكثير من الليبيين ان تؤدي الانتخابات الى اختيار مجلس مؤقت آخر، ولم تتنه اللجنة المختصة بوضع الدستور من مهامها، مما يثير التساؤلات عن النظام السياسي الذي ستتبناه ليبيا.

ويتوقع على نطاق واسع أن تكون المشاركة في الانتخابات اقل من انتخابات 2012، حيث سجل نحو 1.5 مليون ناخب اسماءهم ويمثل ذلك انخفاضا من 2.8 مليون ناخب صوتوا في انتخابات اول برلمان عقب الاطاحة بالقذافي.

الليبيون استدلوا الستار امس على الانتخابات البرلمانية

17 معتقلا في إطار حملته التي يشنها للعثور على المخطوفين الثلاثة

الأراضي المحتلة : الجيش الإسرائيلي يواصل ملاحقاته في الضفة ... ويغازل الأسرى برفع العقوبات

الاراضي المحتلة - وكالات : اعتقل الجيش الاسرائيلي ليل الثلاثاء الاربعاء 17 فلسطينيا في اطار الحملة التي يشنها للعثور على ثلاثة فتية اسرائيليين اختفت اثارهم قبل نحو اسبوعين، بحسب ما اعلنت متحدثة باسم الجيش امس.

واشارت المتحدثة الى ان الاعتقالات جرت في انحاء الضفة الغربية وشملت نائبا في المجلس التشريعي الفلسطيني.

وبهذا يرتفع عدد الفلسطينيين الذين اعتقلهم الجيش الى 371 منذ اسبوعين بينهم 282 عنصرا من حركة حماس بحسب المتحدثة التي اشارت الى انه تم تفتيش 1995 مبنى بالاضافة الى مقرات 64 منظمة تابعة لحماس.

ولم تتبن اي جهة فلسطينية الاختطاف.

واختفى الشبان الثلاثة في 12 يونيو قرب غوش عتصيون حيث كانوا يستوقفون السيارات المارة لتوصيلهم مجانا الى القدس. وتقع كتلة غوش عتصيون الاستيطانية بين مدينتي بيت لحم والخليل في جنوب الضفة الغربية.

من جهة اخرى داهم الجيش الاسرائيلي قرية بيتا في منطقة الخليل حيث تتركز عمليات البحث بينما اشار السكان الى ان الجيش اعتدى بالضرب على عدد من الفلسطينيين اثناء تفتيش منازلهم. وقال آخرون بن الجنود سرقوا اموالا او قطعا من الذهب من بيوتهم.

ورفض الجيش الاسرائيلي التعليق على ذلك.

وعلى صعيد منفصل قال عضو لجنة قيادة الإضراب الإداري الأسير محمود شبانة امس إن الاحتلال تعهد بإلغاء كل العقوبات التي فرضت على الأسرى الإداريين منذ بداية الإضراب وإنهاء عزلهم واعادتهم إلى اقسام السجون العادية بعد فترة استشفاء قد تصل إلى عشرة أيام.

يأتي ذلك عقب قرار الأسرى الفلسطينيين الإداريين تعليق إضرابهم المفتوح عن الطعام بعد التوصل إلى اتفاق مع الإستخبارات في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

ومن المقرر أن يستأنف الأسرى في هذه الأثناء حوارهم مع الجهات الإسرائيلية المسؤولة بعد تيلور عدة صيغ للحد من الاعتقال الإداري.

ومن بين الصيغ المطروحة تقنين فترة الاعتقال بسقف لا يتعدى العام، وكذلك عدد الأسرى الإداريين الذي بلغ قرابة مائتي معتقل، وارتفع في حملة الاعتقالات التي شنتها سلطات الاحتلال مؤخرا وشملت نوابا وقيادات من حركة المقاومة الإسلامية «حماس».

واعتبر رئيس نادي الأسير الفلسطيني قدورة فارس اثناء مؤتمر صحفي في رام الله أن انتهاء الإضراب بهذه الطريقة لا يمكن اعتباره «انتصارا بالضربة القاضية لكسر الاعتقال الإداري، لكنه كان ناجحا من ناحية الدخول والخروج المنتظم لعشرات الأسرى الذين التزموا بالإضراب».

من جهته قال الوزير المكلف ملف الأسرى في حكومة التوافق الفلسطينية شوقي العيسة إن الأسرى قرروا تعليق إضرابهم الذي بدأ يوم 24 ابريل الماضي وليس إنهاءه، بناء على توصلهم إلى اتفاق يحقق جزءاً كبيرا من مطالبهم.

وشدد العيسة على قدرة سلاح الإضراب عن الطعام على تحقيق مطالب الأسرى، وأوضح انه في حال نقض الاحتلال ما اتفق عليه فإنهم سيعاودون الإضراب.

من جهته دعا رئيس نادي الأسير الحركة الوطنية الفلسطينية إلى تقييم تجربة الإضراب الأخير والتفاعل معها واستنباط العبر منها من أجل تحقيق انتصار كامل في تجربة قادمة.

وقال قدورة فارس إن الإضراب بدأ وانتهى بطريقة منظمة، لكن الجهات الفلسطينية المسؤولة والفصائل فشلت في حشد الرأي العام الفلسطيني لمساندة خطوة الأسرى.

وبين أن حادثة «اختفاء المستوطنين الثلاثة» في الأيام الأخيرة استغلها الاحتلال لقمع الشعب الفلسطيني والحركة الأسيرة التي وضعت في دائرة الاستهداف المباشر من المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، والتي فرضت بدورها سلسلة عقوبات جديدة على أسرى حركة حماس خاصة.

لكن مدير مركز «أحرار» لدراسات الأسرى فؤاد الخفش قال إن الإضراب الذي طالب بإسقاط قانون الاعتقال الإداري فشل، وحمّل الرئيس محمود عباس والحكومة الفلسطينية مسؤولية هذه النتيجة ومسؤولية الاعتقالات الأخيرة التي شنها الاحتلال الإسرائيلي.

وقال الخفش في تصريح صحفي إن تصريحا واحدا من الرئيس لم يخرج عن إضراب الأسرى، كما أن أهالي الأسرى المضربين لم يتلقوا اتصالا واحدا لمساندتهم والعمل جديا لإنهاء معاناة أبنائهم.

يشار إلى أن الأسرى نفذوا إضرابهم لمدة 63 يوما للمطالبة بإسقاط قانون الاعتقال الإداري الذي يحمّجز الأسير بلا لائحة اتهام، ويتيح للنيابة العسكرية الإسرائيلية تمديد اعتقاله كل ستة أشهر بلا سقف محدد، وشارك في الإضراب 140 أسيرا على الأقل، نقل أكثر من ثمانين منهم إلى المستشفيات في حالة خطرة بعد أن باتت حياتهم مهددة بالخطر، بينما انضم إليهم العشرات في موجة إسناد لإضرابهم.

جانب من وقفة تضامنية سابقة مع الأسرى الإداريين المضربين عن الطعام

جندي اسرائيلي معتقلا فلسطينيا في الضفة المحتلة